وزارة الصناعة والتجارة والتموين

# التقرير السنوي

# 2018

حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبد الله الثاني ولي العهد المعظم

# جـدول المحتويـــات


| الـــموضـــوع | الصفحة |
|---|---|
| المقدمة | 2 |
| كلمة معالي الوزير | 3 |
| نبذة عن وزارة الصناعة والتجارة والتموين | 4 |
| الهيكل التنظيمي للوزارة | 5 |
| المؤسسات المرتبطة | 6 |
| الرؤية، الرسالة، القيم الجوهرية | 7 |
| الأهداف الوطنية والمؤسسية للوزارة | 8 |
| مهام الوزارة الرئيسية | 9 |
| الخدمات التي تقدمها الوزارة | 10 |
| إنجازات وزارة الصناعة والتجارة والتموين | 14 |
| إنجازات المؤسسات المرتبطة بالوزارة | 21 |
| الملاحـــق | |
| ملحق رقم (1): مؤشرات اقتصادية أساسية | 27 |
| ملحق رقم (2): اتفاقيات التجارة الخارجية | 31 |

# المقدمة

يسر وزارة الصناعة والتجارة والتموين أن تقدم التقرير السنوي للعام 2018 الذي يتضمن ملخصاً حول إنجازاتها في إطار محاور الست المتمثلة بـ: محور تنمية الصناعة المحلية، محور تنمية التجارة، محور التامين، محور التموين وحماية المستهلك، محور تحسين بيئة الاعمال والاستثمار ومحور العلاقات الخارجية، بالإضافة لإنجازات المؤسسات التابعة للوزارة والتي يرأس مجالس إدارتها معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين، وخدماتها المقدمة لمتلقي الخدمة بالإضافة الى تحليل للبيانات والمعلومات المتعلقة بالتطورات التي طرأت على الاقتصاد الوطني وقطاعاته الصناعية والتجارية والاستثمارية على مستوى المملكة، وهي معلومات وبيانات دقيقة وشاملة.

وتأمل الوزارة في أن تكون قد وفقت في وضع إطار مرجعي يتيح لمتّخذي القرار والمهتمين والمحللين متابعة التطورات الاقتصادية في الأردن .

# كلمة معالي الوزير

انطلاقاً من التوجيهات الملكية السامية المتمثلة في خدمة المواطن ورفعة الوطن في ظل حضرة صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله الثاني ابن الحسين حفظه الله ورعاه، تسعى وزارة الصناعة والتجارة والتموين من خلال محاور عملها، والتي تعمل من خلالها على رفع أداء الاقتصاد الأردني من خلال تحسين الأطر التشريعية المرتبطة بالاستثمار وتعظيم الاستفادة من الفرص التجارية والاستثمارية في أنحاء العالم جميعها وتعزيز مكانة المنتج الأردني في الأسواق العالمية مستفيدًا من الاتفاقيات التجارية التي أُبرمت مع الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية الكبرى، بالإضافة الى تعميق العلاقة مع شركائنا المحليين سواءً من الوزارات والهيئات الحكومية الأخرى او من القطاع الخاص الذي يعد شريكاً رئيسياً في تحقيق اهدافنا الاستراتيجية، حيث فعّلت الوزارة عدة قنوات للتواصل مع شركائها مما يسهم في تعزيز عملية التعاون المشترك الهادفة لدفع عجلة الاقتصاد الوطني .

ختاماً، فإنّه يسرني ان أقدم التقرير السنوي لوزارة الصناعة والتجارة والتموين للعام 2018 الذي يلخص إنجازات الوزارة وأتوجه بخالص الشكر والتقدير لكلّ من ساهم في تحقيق هذه الإنجازات، وأخص بالذكر القطاع الخاص الشريك الرئيس في عملية التنمية الاقتصادية. والشكر موصول إلى موظفي الوزارة المخلصين الجادين أينما وجدوا في مواقعهم. فالإنجازات لا تتأتى ولا تتحقق إلا بتضافر الجهود على المستويات جميعها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

د. طارق الحموري

وزير الصناعة والتجارة والتموين

# نبذة عن وزارة الصناعة والتجارة والتموين

أنشئت أول وزارة مستقلة للصناعة والتجارة في عهد صاحب الجلالة المغفور له- بإذن الله- الملك طلال بن عبد الله طيب الله ثراه بتاريخ 30/1/1952 ، وقد عرفت الوزارة بمسمّيات مختلفة منذ إنشائها بـ(التجارة، الاقتصاد والتجارة، الاقتصاد والإنشاء والتعمير، الاقتصاد، التجارة والإنشاء والتعمير، الاقتصاد الوطني) واستقرت تسميتها على وزارة الصناعة والتجارة منذ عام 1975، وقد تخلّل تلك الفترة تنوّع في الصلاحيات والوظائف والهيكل التنظيمي، وانبثقت عنها عدّة وزارات ومؤسسات مستقلة، وفي العام 1998 ألغيت وزارة التموين لتنتقل مهامها إلى وزارة الصناعة والتجارة، ثمّ أعيد محور التموين كمحور رئيس لتصبح وزارة الصناعة والتجارة والتموين في العام 2013 نظرًا لعدم استقرار أسعار المواد الأساسية التي تضمن تحقيق الأمن الغذائي للمواطن الأردني، وتعمل الوزارة بموجب قانون الصناعة والتجارة رقم (18) لسنة 1998 ونظام تنظيم إدارة وزارة الصناعة والتجارة رقم 29 لعام 2016 .

كما اندمجت هيئة التأمين مع الوزارة وأصبحت تعمل تحت مظلتها تحت مسمّى" إدارة التأمين" وذلك تطبيقًا لقانون إعادة هيكلة المؤسسات والدوائر الحكومية رقم 16 لسنة 2014 الصادر بتاريخ 30 نيسان 2014.

تُنفّذ الوزارة مهامها عن طريق (إحدى وعشرين مديرية) موجودة في مركز الوزارة، و(إحدى عشرة) مديرية في المحافظات و(إثنان وخمسون) مركزًا للأعلاف موزّعة في المحافظات.

# خارطة الهيكل التنظيمي لوزارة الصناعة والتجارة والتموين

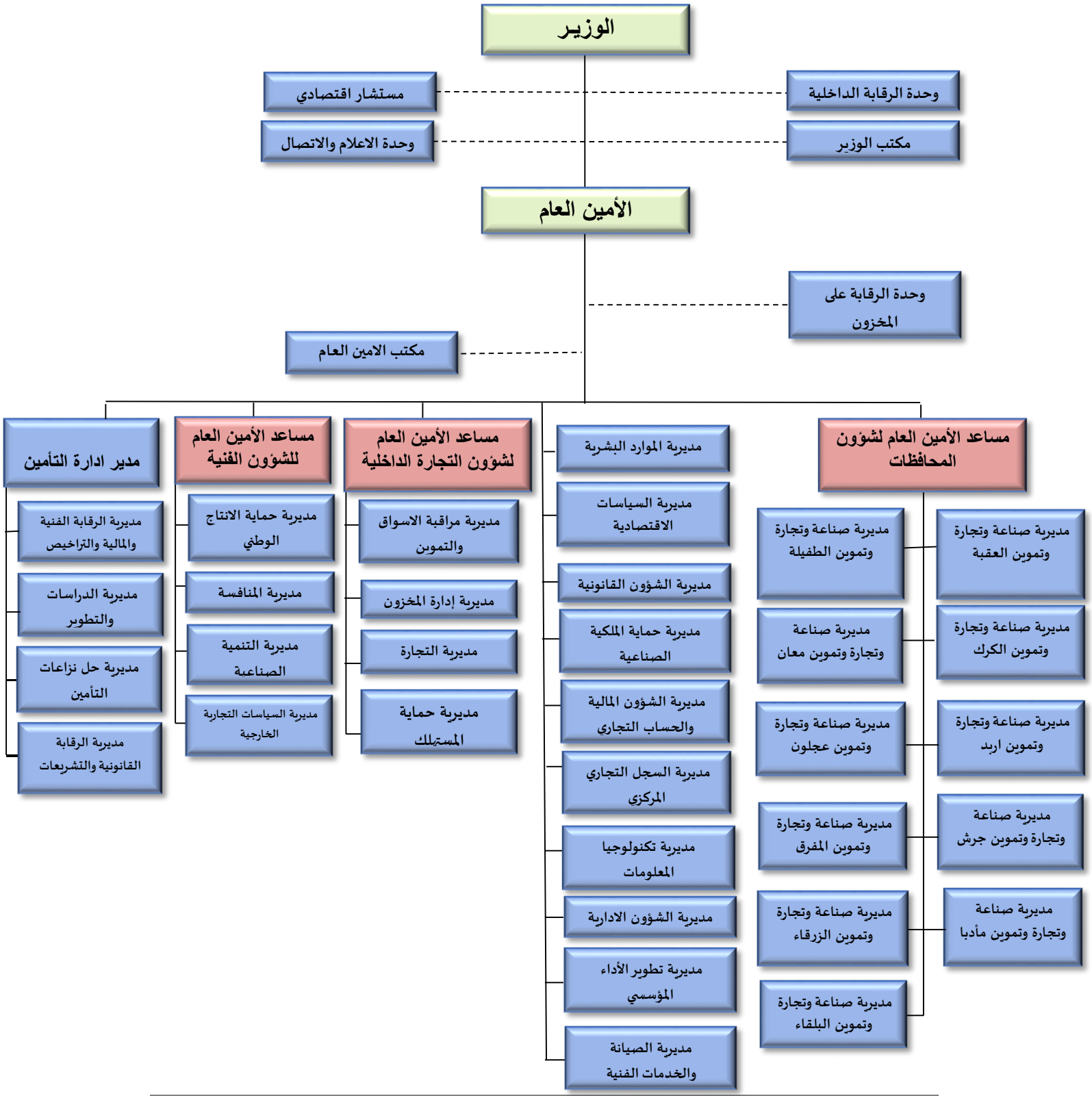

# المؤسسات المرتبطة بالوزارة

**مؤسسة المواصفات والمقاييس** : تُعنى مؤسسة المواصفات والمقاييس بتوفير الحماية الصحية والبيئية والسلامة العامة للمواطنين، وضمان جودة المنتجات الوطنية باعتماد مواصفات قياسيّة أردنيّة تُمكّن المنتجات الوطنية من المنافسة في الأسواق المحليّة والعالميّة لدعم الاقتصاد الوطني.

**المؤسّسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية :** يتمثّل عملها في تمكين الشركات والمشروعات الأردنية من التطور والنمو محليًّا، وترويج منتجاتها في الأسواق الدولية.

**دائرة مراقبة الشركات** : تنفّذ دائرة مراقبة الشركات أدوات رقابية مالية وقانونية لتفعيل قواعد حوكمة الشركات والمشاركة الفاعلة في تعزيز الاستثمار.

**المؤسسة الاستهلاكية المدنية** : تساهم المؤسسة في تحقيق الأمن الغذائي وإيجاد توازن سعري وكمي للمواد الاستهلاكية بجودة عالية.

## رؤية الوزارة

المساهمة في بناء وتعزيز اقتصاد وطني تنافسي وعالمي متنوع بالتشارك مع القطاع الخاص لرفع مستوى معيشة المواطن.

## رسالة الوزارة

تعزيز البيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال لتكون أكثر تنافسية عن طريق تطوير السياسات والتشريعات الاقتصادية بما يضمن حماية حقوق كلٍّ من المستهلكين وقطاع الأعمال.

## القيم الجوهرية للوزارة

# الأهداف الوطنية والمؤسسية للوزارة

ينبع عمل الوزارة من الأهداف الوطنية التي أمكن استقراؤها من المبادرات الملكية المتمثلة بأربعة أهداف وطنية يتم تحقيقها عن طريق الأهداف المؤسسية المختلفة :

| الهدف الوطني | الاهداف المرتبطة من البرنامج التنموي التنفيذي 2016-2018 | الهدف الاستراتيجي |
|---|---|---|
| تطوير الاقتصاد الأردني ليكون مزدهرا ومنفتحاً على الأسواق العالمية | • دعم الصناعة الوطنية وتعزيز تنافسية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتحفيز الشركات المبتدئة والصناعات التحويلية وزيادة تنافسيتها في الاسواق العالمية .<br>• تعظيم الصادرات الاردنية وخفض العجز بالميزان التجاري وتعزيز موقع المنتج الاردني في الاسواق العالمية وفتح اسواق جديدة وتفعيل اتفاقيات التجارة الحرة . | • تنمية وتطوير الصناعة الوطنية وزيادة تنافسيتها .<br>• تطوير وتحسين سياسات تنمية التجارة الخارجية من السلع والخدمات.<br>• تنظيم التجارة الداخلية والخارجية ومراقبتها.<br>• حماية حقوق المؤمن لهم وتنظيم قطاع التأمين والإشراف والرقابة عليه. |
| تمكين الاقتصاد الوطني من استيعاب التدفق السنوي المتنامي للأيدي العاملة الأردنية | | |
| تعزيز محور التموين في سياسات الأمن الغذائي وحماية المستهلك وضمان جودة السلع وتوفرها في الأسواق بالأسعار المناسبة | تحقيق الامن الغذائي والتموين وحماية المستهلك وضمان جودة السلع وتوفرها في الاسواق وبالأسعار المناسبة . | ضبط الاسواق وحماية المستهلك . |
| | | توفير مخزون استراتيجي من السلع الاساسية . |
| تعزيز الإدارة الحكومية لتكون مستقرة مالياً وشفافة وخاضعة للمساءلة | تمكين وتوفير بيئة وصولا الى الحكم الرشيد وذلك بتوفير التشريعات وبناء القدرات المؤسسية والبشرية . | رفع كفاءة وفاعلية الخدمات والموارد البشرية والمالية للوزارة. |
| | | تعزيز منظومة النزاهة والتشديد في تطبيق محاربة الفساد. |

# مهام الوزارة الرئيسة

- رسم السياسات الصناعية والتجارية الهادفة إلى تنمية القطاعين: التجاري والصناعي، وزيادة تنافسية المنتج الأردني وفتح أسواق جديدة أمامه، وتنظيم التجارة الداخلية والخارجية.
- تعزيز سياسات الأمن الغذائي وحماية المستهلك ومراقبة الأسواق، وضمان جودة المواد وتوفر السلع بالأسعار العادلة.
- حماية الإنتاج الوطني من الممارسات التجارية الضارة او الغير عادلة، والمتمثلة في تزايد المستوردات من منتج معين او استيراده بأسعار إغراقية أو مدعومة.
- إدارة المخزون الاستراتيجي للمملكة من المواد الأساسية، وتنظيم تسعيرها وبيعها وتخزينها.
- المساهمة في تعزيز البيئة الاستثمارية وبيئة الأعمال في المملكة، وإعداد قاعدة بيانات بالأنشطة الصناعية والتجارية والاقتصادية وتحديثها.
- الإشراف على إعداد مشروعات الاتفاقيات والبروتوكولات الصناعية والتجارية والاقتصادية التي تكون المملكة طرفًا فيها.
- العمل على رفع أداء شركات التأمين وزيادة كفاءتها وتأهيل العاملين في قطاع التأمين، حماية حقوق المؤمن لهم والمستفيدين من أعمال التأمين من خلال مراقبة الملاءة المالية للشركات لتوفير غطاء تأميني وزيادة الوعي التأميني.

# الخدمات التي تقدمها الوزارة

1. **خدمات رئيسية :**

- **خدمات السجل التجاري المركزي :**
  * تسجيل الأسماء التجارية
  * تسجيل المؤسسات الفردية.
  * تسجيل الوكلاء والوسطاء والوكالات التجارية
  * خدمات التأجير التمويلي

- **خدمات الملكية الصناعية :**
  * تسجيل العلامات التجارية.
  * تسجيل براءات الاختراع.
  * تسجيل الرسوم والنماذج الصناعية.
  * متابعة حقوق الملكية الصناعية.
  * الفصل في قضايا الملكية الصناعية.

- **خدمات التجارة :**
  * إصدار رخص الاستيراد والتصدير
  * إصدار بطاقة مستورد الكترونية.
  * المصادقة على صحة اختام وتواقيع الغرف التجارية والصناعية.

- **خدمات حماية المنافسة :**
  * النظر في شكاوى الاخلال بالمنافسة
  * الرد على الاستشارات المتعلقة بالمنافسة
  * الرد على طلبات التركز الاقتصادي وطلبات الاستثناء.

- **خدمات الصناعة :**

* احتساب القيمة المضافة المحلية للمنتجات.
* المصادقة على شهادات المنشأ.
* منح صفة المصدر المعتمد.
* التخليص المحلي لمنتجات المناطق المؤهلة.
* اعفاء مدخلات الإنتاج الصناعي.
* اصدار شهادة قائم ومنتج، منتج وحيد.
* التحقيق في قضايا تدابير الوقاية، مكافحة الإغراق أو مكافحة الدعم.
* النظر في شكاوى الإنتاج الوطني من تزايد المستوردات.

- **خدمات الرقابة على الأسواق وحماية المستهلك :**

* الإشراف على التنزيلات وحملات الترويج وتقديم الجوائز.
* الرقابة على الأسواق وضبط الممارسات المخالفة.
* حماية حقوق المستهلكين وضبط منشآت الاعمال دون الاضرار بها.

- **خدمات التأمين :**

* منح تراخيص وإجازات ممارسة أعمال التأمين والخدمات التأمينية المساندة.
* حل نزاعات التأمين وتعويض المتضررين من حوادث المركبات.
* توعية المواطنين تأمينياً بحقوقهم والتزاماتهم وإصدار نشرات التوعية التأمينية.
* تأهيل العاملين في قطاع التأمين ونشر الدراسات والإحصاءات عن أعمال التأمين في الاردن.

- **خدمات إدارة المخزون :**

* ترخيص المخابز والمطاحن.

2. **الخدمات الالكترونية التي تقدمها الوزارة عبر الموقع الالكتروني وتطبيق الهواتف الذكية :**

- **الخدمات التفاعلية :**

* خدمة استخراج صور مصدقة عن السجل التجاري والاسماء التجارية عن طريق الموقع الالكتروني/تطبيق الهواتف الذكية.
* خدمة سجل المأجورات المنقولة عن طريق الموقع الالكتروني/تطبيق الهواتف الذكية.

- **الخدمات الاستعلامية :**

* استعلام المؤسسات الفردية بواسطة (رقمها الوطني، الرقم الوطني لمالك المؤسسة، رقم السجل والمحافظة، اسم صاحب المؤسسة، الاسم التجاري للمؤسسة، وصف الغاية، المؤسسات المسجلة حسب رأس المال، المؤسسات القائمة خلال فترة، المؤسسات المسجلة حسب جنسية المالك، المؤسسات المشطوبة خلال فترة والمؤسسات المسجلة حسب القطاع).
* استعلام الأسماء التجاريّة بواسطة (الاسم التجاري، صاحب الاسم التجاري، رقم التسجيل والمحافظة، وصف الغاية، الأسماء التجاريّة المسجلة خلال فترة والأسماء التجاريّة المسجّلة حسب حالتها).
* استعلام الموافقات المسبقة للغايات التجاريّة.
* استعلام العلامات التجاريّة بواسطة (رقم أو اسم العلامة، واسم المالك، والاستعلام عن طلب تسجيل العلامة بواسطة رقم الوارد).
* استعلام بطاقات المستورد بواسطة (اسم المستورد والبطاقات المنتهية خلال فترة).

- **خدمة تقديم الشكاوى والاقتراحات :**

* شكاوى الأسواق والتموين
* شكاوى حماية المستهلك
* شكاوى الانتاج الوطني من تزايد المستوردات

- **خدمات المعلومات :**

* إحصائيات المؤسسات الفردية وتشمل (رؤوس الأموال المسجلة موزّعة حسب القطاعات الاقتصادية، حسب المحافظات وحسب الجنسيات، رؤوس الأموال الأردنية موزعة حسب

القطاعات الاقتصادية، رؤوس الأموال العربيّة موزّعة حسب القطاعات الاقتصاديّة، رؤوس الأموال الأجنبيّة موزّعة حسب القطاعات الاقتصاديّة)

* إحصائيات العلامات التجارية حسب الأصناف وبلد المنشأ.
* دليل خدمات الوزارة الإلكتروني الذي يحتوي على تفاصيل كلّ خدمة مقدمة في الوزارة.

- **خدمة قياس رضى متلقي الخدمة online.**
- **خدمات حماية الملكية الصناعية:**

* تسجيل العلامات التجارية
* التحري عن علامة تجارية
* تسجيل براءات الاختراع
* نقل ملكية طلب براءة اختراع
* تجديد حق الملكية الصناعية ( للعلامات التجارية وبراءات الاختراع)
* تعديل اسم او عنوان مالك حق الملكية الصناعية ( للعلامات التجارية وبراءات الاختراع)
* نقل ملكية حق الملكية الصناعية ( للعلامات التجارية وبراءات الاختراع)
* شطب (الغاء) حق الملكية الصناعية ( للعلامات التجارية وبراءات الاختراع)
* طلب النسخة الاصلية عن حق الملكية الصناعية (للعلامات التجارية وبراءات الاختراع)
* طلب صورة مصدقة عن حق الملكية الصناعية (للعلامات التجارية وبراءات الاختراع)
* اضافة وكلاء لحق الملكية الصناعية (للعلامات التجارية وبراءات الاختراع)

# إنجازات وزارة الصناعة والتجارة والتموين

**1) محور تنمية التجارة :**

- تسجيل/ تعديل/ شطب الوكلاء والوسطاء والوكالات التجارية (500) معاملة.
- إيداع اشعارات عقود التأجير التمويلي (67) معاملة.
- إصدار 153 رخصة استيراد، 753 رخصة تصدير 7447 بطاقة مستورد.
- تدقيق دعوات عطاءات وتنفيذ عقود اتفاقيات لـ 18 باخرة قمح 12 باخرة شعير.
- صدور نظام سجل الحقوق على الاموال المنقولة رقم (125) لسنة 2018.

**2) محور العلاقات الخارجية:**

- إعداد هيكل دليل المستخدم الخاص بمكافحة الإغراق لدول اتفاقية أغادير.
- إعداد السياسة التجارية الخارجية للأعوام (2018 – 2022) بهدف تنمية التجارة الخارجية وزيادة الصادرات وفتح أسواق واعدة للمنتجات الأردنية، وإقرارها بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (6182) تاريخ 2018/1/29، وإعداد الخطط التفصيلية المنبثقة عنها.
- الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي على تعديل أحكام وبنود قرار تبسيط قواعد المنشأ الأوروبية بما يضمن تبسيط اضافي لقواعد المنشأ، حيث تركزت التعديلات في إعتماد شرط توفير 60 ألف فرصة عمل قانونية وفاعلة للاجئين السوريين بدلاً من الشرط السابق والذي كان يتطلب توظيف 25% من العمالة في أي مصنع يرغب بالتصدير إلى أوروبا، كذلك شمول جميع المصانع القائمة في المملكة باتفاق تبسيط قواعد المنشأ بعد أن كانت هذه التسهيلات محصورة في 18 منطقة صناعية متخصصة، بالإضافة إلى تمديد العمل بالإتفاق إلى العام 2030 بدلاً من العام 2026.
- التوقيع على اتفاقية مشروع " التجارة من أجل التوظيف" بتاريخ 2018/5/15 والممول من منحة مقدمة من خلال منحة مشتركة (ألمانيا – بريطانيا – هولندا) بقيمة 20 مليون يورو، حيث سيتم تنفيذ هذا المشروع لمدة 4 سنوات، ويهدف المشروع بشكل أساسي الى الترويج

للتشغيل في الشركات ذات التوجه التجاري ومساندتها في التشبيك مع اللاجئين السوريين والأردنيين الباحثين عن العمل.

- التوقيع على اتفاقية تنفيذ برنامج دعم المؤسسات الميكروية والصغيرة والمتوسطة لأجل التشغيل بتاريخ 2018/10/9، يهدف البرنامج لدعم المؤسسات الميكروية والصغيرة والمتوسطة بما يتوائم و"رؤية الأردن 2025" و"خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني 2018 –2022". حيث تم اختيار القطاعات الواعدة في مجالي النمو والتوظيف، وهي:
  - التصنيع الغذائي.
  - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
  - السياحة.

وسيتم تنفيذ البرنامج على مدى أربع سنوات وبدعم مالي يبلغ 7 مليون يورو.

- عقد عدد من اللجان المشتركة مع الدول العربية والأجنبية مثل أذربيجان، وتركيا، والاتحاد الأوروبي، وعُمان، والجزائر والتي تم خلالها بحث سبل التعاون التجاري مع هذه الدول.

- تم خلال زيارة العمل الرسمية التي قام بها معالي الدكتور طارق الحموري وزير الصناعة والتجارة والتموين الى بغداد خـــلال الفترة 10 – 2018/11/12 على رأس وفد كبير من القطاعين العام والخاص للمشاركة في افتتاح الدورة (45) لمعرض بغداد الدولي والاتفاق على ما يلي:
  - صدور قرار بإلغاء شرط تجميع الشاحنات في معبر طريبيل الحدودي لكل 200 شاحنة والاستعاضة عنه بتجميع الشاحنات كل يوم والسماح لها في نفس اليوم بالعبور الى الاراضي العراقية مع امكانية تسيير أكثر من مجموعة شاحنات بنفس اليوم الواحد.
  - تخصيص مساحة (280 متر مربع) داخل أرض معرض بغداد الدولي.
  - صدور قرار بإلغاء متطلب التسجيل في دولتين (بلد إضافي غير الأردن) واعتماد تسجيل في الأردن فقط لغرض تأهيل المستحضرات الأردنية لمتطلبات (Fast track).

- زيارة العمل الرسمية لدولة رئيس الوزراء د. عمر الرزاز الى بغداد والتي رافقه بها معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين وعدد من اصحاب المعالي الوزراء بتاريخ 29/12/2018، الاتفاق على ما يلي:

- تفعيل قرار الحكومة العراقية باعفاء السلع الاردنية من الجمارك اعتباراً من تاريخ 2/2/2019
- اتخاذ مجالس الوزراء في كلا البلدين قراراً بتخصيص الاراضي المتفق عليها للشركة الاردنية العراقية المشتركة ومنحها الاعفاءات اللازمة.
- فتح المعابر الحدودية الاردنية العراقية ( الكرامة – الطريبيل) امام حركة النقل Door to Door)) للبدء بتسيير الرحلات للبضائع سريعة التلف بتاريخ 2/2/2019 على أن تشمل كافة انواع السلع بعد ذلك.
- منح خصم مقداره 75% من الرسوم التي تتقاضاها سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة على البضائع الورادة للعراق عن طريق ميناء العقبة.
- عقد اتفاقية ما بين الملكية الاردنية والطيران العراقي من اجل التعاون المشترك في مختلف المجالات منها (Code Share) والتدريب والتعاون في كافة المجالات الطيران والنقل الجوي.
- الانتهاء من الاتفاقية الاطارية لأنبوب النفط العراقي– الاردني والذي سيمتد من البصرة عبر ميناء حديثة الى العقبة، التنفيذ خلال الربع الاول من العام 2019.

**3) محور تنمية الصناعة المحلية:**

- توقيع برنامج تنفيذي لمذكرة التفاهم بين حكومة دولة الكويت وحكومة المملكة الأردنية الهاشمية في مجال تنمية الصادرات الصناعية ومجال المعالجات التجارية للفترة 2019–2021 بتاريخ 2018/10/24.
- زيارة ١٠٠٠ مصنع غذائي من قبل لجنه التوعية والتوجيه والرقابة على القطاع الصناعي.
- اعداد مسودة نظام الحوافز الضريبية للقطاع الصناعي بهدف دعم القطاع الصناعي وتخفيف الكلف عليه مما يزيد من تنافسية القطاع.
- إعداد خطة عمل لزيادة نفاذ المنتجات الأردنية للسوق الفلسطيني والتنسيق مع كافة الجهات ذات العلاقة للعمل على تنفيذ الخطة.
- إعداد مقترح لتوسعة القائمة A1 من بروتوكول باريس ولزيادة نفاذ المنتجات الأردنية للسوق الفلسطيني.

- تعديل قرار تبسيط قواعد المنشأ للاتحاد الأوروبي ليشمل كافة المصانع في حدود المملكة، وتثبيت نسبة العمالة السورية على 15% بدل من رفعها إلى 25% من بداية السنة الثالثة.
- استفادة (3) شركات من قرار تبسيط قواعد المنشأ للتصدير إلى الاتحاد الأوروبي وبما مجموعه (13) شركة منذ توقيع القرار، وتعمل هذه الشركات في عدد من القطاعات: البلاستيك، الصناعات المعدنية، المنظفات، الالبسة الجاهزة، والكوابل والأجهزة الكهربائية، وقيام (6) شركات بالتصدير إلى الاتحاد الأوروبي بموجب القرار وقد بلغ مجموع صادراتها لغاية الآن (11.50) مليون يورو.
- نفاذ قانون الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية رقم 33 لسنة 2017 في آذار **2018** وإصدار الأنظمة التابعة للقانون بتاريخ 2018/10/17.
- اصدار شهادات تسجيل رسوم ونماذج صناعية عدد 58، ترخيص 98 علامة تجارية وفحص 9301 طلب تسجيل علامات تجارية.
- متابعة برنامج دعم الصادرات على المستوى الدولي وبرنامج الدعم الخاص بإعفاءات النشاط الصناعي ضمن قانون ضريبة الدخل المعدل رقم (38) لسنة 2018.
- لتعامل مع 28 قضية منافسة منها 9 شكوى، 12 استشارة و7 طلبات تحري ودراسات.
- التعامل مع 8 عمليات اندماج واستحواذ وتركز اقتصادي في أسواق الخدمات الالكترونية، الخدمات الطبية، الامن والحماية، الصناعات الورقية، مستلزمات البناء.
- صدور قرار مجلس الوزراء رقم (8085) بحظر استيراد الاسمنت الاسود البورتلاندي من تاريخ 2018/6/1 حمايةً للصناعة الوطنية.
- التعامل مع (19) شكوى مقدمة من عدة جهات خارجية وداخلية متعلقة بالسلع مثل: ألواح الطاقة الشمسية/ الدجاج الكامل والمقطع/ رقائق شيبس البطاطا/ الأجهزة الكهربائية/ ورق التصوير والطباعة (A4).
- اعداد دليل تطبيقات الإنتاج الانظف في قطاع الصناعات الغذائية وتعميمه على جميع المصانع الغذائية والجهات الحكومية المعنية والمشاركة في تنفيذ تطبيقات الإنتاج الانظف والابداع التكنولوجي بالتعاون مع الجمعية العلمية الملكية.

**4) محور تحسين بيئة الأعمال والاستثمار:**

- صدور نظام شروط ومؤهلات وواجبات المفتش وتنظيم عمل إدارة التفتيش رقم 113 لسنة 2018.
- صدور نظام التفويض وتشكيل لجان التفتيش المشتركة رقم 112 لسنة 2018.
- صدور نظام الاعتراض على قرارات وإجراءات التفتيش رقم 111 لسنة 2018.
- صدور نظام إجراءات الرقابة والتفتيش على الأنشطة الاقتصادية رقم 110 لسنة 2018.
- صدور نظام معدل لنظام غرف الصناعة رقم 101 لسنة 2018.
- صدور نظام معدل لنظام غرف التجارة رقم 100 لسنة 2018.
- صدور تعليمات معدلة لتعليمات المالية لجمعية المحاسبين القانونيين الأردنيين لسنة 2018.
- ارسال 2,650,157 رسالة قصيرة sms توعوية، ترويجية واعلام عن حالة معاملة خلال العام 2018.
- إطلاق جائزة حماية الملكية الصناعية الدورة الثانية.
- صدور نظام معدل لنظام العلامات التجارية رقم 117 لسنة 2018.
- توقيع 4 اتفاقيات لإنشاء مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار مع جهات مختلفة.
- موافقة رئاسة الوزراء على البدء بالتفاوض مع مكتب البراءات الأوروبي على اتفاقية إجازة الطلبات.
- إطلاق موقع مديرية حماية الملكية الصناعية الالكتروني والموقع الالكتروني الخاص بوحدة مراكز الدعم التكنولوجيا والابتكار ونظام الإيداع الالكتروني للعلامات التجارية وبراءات الاختراع.
- صدور قانون الاعسار رقم 21 للعام 2018.
- صدور نظام رأس المال المغامر رقم 143 للعام 2018.
- صدور قانون ضمان الحقوق بالأموال المنقولة رقم 20 لسنة 2018.
- صدور تعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاصة بالشركات التي تمارس نشاط التأجير التمويلي لسنة 2018.
- بلغت إيرادات دائرة مراقبة الشركات لصالح خزينة الدولة 10,610,938 دينار.
- صدور قانون رقم 30 لسنة 2018 – قانون معدل لقانون الشركات.

- بلغ عدد الشركات القائمة والتي زادت رؤوس أموالها 718 شركة بمجموع رؤوس أموال مضافة 425,148,933 دينار.
- اطلاق الموقع الالكتروني الجديد لدائرة مراقبة الشركات
- اطلاق الموقع الالكتروني الجديد لدائرة مراقبة الشركات وخدمات التسجيل الالكتروني للشركات بالتعاون مع USAID، بجانب 16 خدمة استفسار و6 خدمات احصائية والحصول على النماذج.
- اطلاق 5 خدمات استعلامية عبر تطبيق دائرة مراقبة الشركات للهواتف الذكية.

**5) محور التموين وحماية المستهلك :**

- عقد 12 ورشة توعوية وتدريبية للقطاعات المعنية لتوعيتها بأحكام التشريعات النافذة وفقا لقانون الصناعة والتجارة النافذ بالإضافة الى 17 ورشة توعوية بحماية المستهلك في جميع محافظات المملكة.
- استقبال (285) شكوى حماية مستهلك ومعالجة 82% منها ودياً باستخدام آليات فض النزاعات وتحرير مخالفات لـ 2% المتبقية منها.
- استقبال (1644) شكوى أسواق ومعالجتها وفقا لأحكام قانون الصناعة والتجارة النافذ موزعة كما يلي: (1394) شكاوى هاتف ارضي، (140) شكوى تطبيق موبايل، (46) شكوى الموقع الالكتروني، (64) شكوى منصة بخدمتكم.
- تنفيذ (7100) جولة رقابية على كافة محافظات المملكة وتم بموجبها زيارة (95700) منشأة تجارية.
- الغاء قرار فرق الدعم لمنتجات الطحين بتاريخ 2018/2/1 والبقاء على رخص تصدير القمح ومنتجاته والخبز بأنواعه والنخالة والبرغل والفريكه.
- صدور قرار رقم (61) لسنة 2018 المتعلق بالية اصدار رخصة استيراد غير تلقائية لمادة القمح بتاريخ 2018/4/22.
- صدور قرار رقم (62) لسنة 2018 المتعلق بالية اصدار رخصة استيراد غير تلقائية لمادة الطحين بتاريخ 2018/4/22.

- اعداد 24 نشرة إسترشادية للمواد التموينية والاساسية خلال العام 2018.
- إعداد 12 تقرير حول أسعار الدجاج ومدى توفر هذه المادة خلال العام 2018.
- إعداد 66 دراسة دورية واستثنائية لتحليل أسعار المواد التموينية والخضار خلال العام 2018.
- اصدار 150 موافقة على إعادة تصدير المواد التموينية.
- تحرير (2435) مخالفة في كافة محافظات المملكة وارسالها للمحاكم المختصة منها (640) مخالفة في العاصمة عمان، الزرقاء (208)، اربد (281) ،البلقاء ( 244) ،العقبة (128) ،المفرق (308) والبقية في محافظات المملكة الأخرى.
- انشاء مستوعبات في محافظة المفرق لتخزين القمح بسعة تخزينه (85) ألف طن.
- توسعة مستوعبات الغباوي لتخزين القمح بسعة إضافية (100) ألف طن ليصبح المخزون الاستراتيجي الإجمالي (450) ألف طن.

**6) محور التأمين :**

- بلغ عدد الشكاوى التي استقبلتها إدارة التأمين خلال عام 2018 (800) شكوى في حين كانت في العام 2017 (759) شكوى، وتم تسوية (794) شكوى منها.
- بلغ عدد المطالبات التي تلقاها صندوق تعويض المتضررين من حوادث المركبات (148) مطالبة خلال عام 2018 في حين بلغت (234) مطالبة خلال عام 2017 ، وتمت تسوية (103) مطالبة.
- اعداد «دليلك الى التأمين الطبي الخاص» ونشرة «نصائح حول شراء وثائق التأمين».
- طرح (6) شهادات مهنية في التأمين، حيث شارك (45) مشارك فعال في البرامج المختلفة خلال 2018 بالإضافة لـ (67) مشارك مسجلين مباشرة مع المعاهد المختلفة تقدموا للامتحانات التي تشرف إدارة التأمين عليها، وحصل (9) مشاركين على شهادات مهنية مختلفة في التأمين خلال عام 2018 .

# إنجازات المؤسسات المرتبطة بالوزارة

## 1) مؤسسة المواصفات والمقاييس (JSMO):

الجدول رقم (1) أدناه يبين اهم إنجازات مؤسسة المواصفات والمقاييس في عام 2018 مقارنة بالعام 2017 :

| الرقم | البند | إنجازات 2017 | إنجازات 2018 |
|---|---|---|---|
| .1 | عدد منظومات القياس في محطات المحروقات التي تم التحقق منها | 10078 | 11713 |
| .2 | عدد عينات المحروقات التي تم فحصها | 22 | 602 |
| .3 | عدد عدادات التاكسي التي تم التحقق منها | 25368 | 27483 |
| .4 | عدد القواعد الفنية المعتمدة | 21 | 17 |
| .5 | عدد الاستشارات الفنية التي تم الرد عليها | 323 | 1151 |
| .6 | مجموع المعاملات الجمركية التي تم التعامل معها من قبل كافة مكاتب المؤسسة في المراكز الجمركية | 150667 | 161873 |
| .7 | وزن المصوغات الذهبية المحلية المشغولة التي تم فحصها ودمغها (كغ) | 5817.9867 | 7387.2582 |
| .8 | وزن المصوغات الذهبية المستوردة المشغولة التي تم فحصها ودمغها (كغ) | 4651.318 | 2626.7021 |
| .9 | عدد التجار المنضمين لقائمة التاجر الملتزم لأول مرة (كافة الفئات) | 9 | 8 |
| .10 | عدد التجار الذين تم إدراجهم ضمن القائمة السوداء | 289 | 245 |
| .11 | عدد العينات التي تم فحصها من مختلف القطاعات (غذائي، كيماوي، هندسي) | 8608 | 7545 |
| .12 | عدد المنتجات الحاصلة على علامة الجودة | 113 | 125 |
| | منح جديد | 20 | 16 |
| | تجديد | 49 | 22 |
| .13 | عدد المصانع التي حصلت منتجاتها على علامة الجودة الأردنية | 53 | 53 |
| | منح جديد | 2 | 7 |
| | تجديد | 10 | 11 |
| .14 | عدد المنتجات الحاصلة على شهادة حلال | 33 | 24 |
| | منح جديد | 19 | 10 |
| | تجديد | – | 1 |
| .15 | عدد شهادات المطابقة الصادرة في مختلف القطاعات | 3569 | 2953 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| **16.** | عدد شهادات المنتج العضوي التي تم التحقق من صحتها | 156 | 194 |
| **17.** | عدد المزارع الحاصلة على شهادة Global gap | 4 | 2 |
| **18.** | عدد جهات تقييم المطابقة التي تم اعتمادها | 13 | 7 |
| **19.** | مختبرات الفحص | | |
| | اعتماد لأول مرة | 6 | 5 |
| | تجديد اعتماد | 13 | 11 |
| **20.** | مختبرات المعايرة | | |
| | اعتماد لأول مرة | 0 | 3 |
| | تجديد اعتماد | 0 | 0 |
| **21.** | المختبرات الطبية | | |
| | اعتماد لأول مرة | 0 | 0 |
| | تجديد اعتماد | 3 | 1 |
| **22.** | نسبة تنفيذ خطة مسح الأسواق | %72 | %91 |
| **23.** | عدد جولات مسح الأسواق (المحلات، المستودعات، المعارض ...) | 156 | 142 |
| **24.** | عدد المنتجات التي تم التفتيش عليها خلال جولات مسح الأسواق | 326 | 470 |
| **25.** | عدد المنتجات التي تم التفتيش عليها في المصانع | 710 | 488 |
| **26.** | عدد تقارير الفحص والشهادات التي تم التحقق منها | 5752 | 7853 |
| **27.** | عدد المنتجات الواردة ضمن معاملات جمركية أو جولات مسح الأسواق التي تم التحقق من صحة علامتها التجارية | 4353 | 3031 |
| **28.** | عدد الشكاوى التي تم التعامل معها من قبل الوحدات التنظيمية المعنية في المؤسسة | 752 | 746 |

الجدول رقم (1)

### 2) المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (JEDCO):

الجدول رقم (2) أدناه يبيّن حجم التمويل للمشاريع التي تم دعمها في عام 2018 مقارنة بالعام 2017 :

| المشروع/النشاط | وصف المؤشر | 2017 | 2018 |
|---|---|---|---|
| | | قيمة المؤشر | قيمة المؤشر |
| صندوق تنمية المحافظات (GDF) | عدد المشاريع التي تم دعمها | 26 مشروع | 10 مشاريع |
| | حجم التمويل للمشاريع التي تم دعمها | 10,838,003 دينار اردني | 4,000,000 دينار اردني |
| حاضنات الاعمال | متابعة المنح التي تم توقيعها في عام 2016 | | لم يتم تقديم خدمات ضمن الحاضنات لعدم توفر المخصصات المالية |
| برنامج الترابطات الدولي/شبكة المشاريع الأوروبية EEN | عدد المشاريع المستفيدة من شبكة المشاريع الأوروبية | 7 مشاريع | -- |
| مشروع الأسواق الافتراضية | عدد المشاريع المستفيدة من خدمة الأسواق الافتراضية والتشبيك | 11 مشروع | متابعة الشركات المستفيدة عام 2017 |
| مشروع نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة 2014-2015 بالتعاون مع بنك الاستثمار الأوروبي المنفذ خلال 2015-2017 وممول من صندوق التحول التابع لمبادرة دوفيل | عدد الشركات التي تم اعداد خطط نمو لها | 50 خطة نمو | 113 خطة نمو |
| | عدد الورشات التدريبية للشركات المشاركة في المشروع | 12 ورشة تدريبية | 69 ورشة تدريبية |
| | عدد الشركات المستفيدة من خطط التصدير لأمريكا | 0 شركات | 16شركة |
| **النشاطات ضمن مشروع التنمية الاقتصادية الريفية والتشغيل الممول من ايفاد:** | | | |
| إنشاء وتوجيه مجموعات الادخار والائتمان والجمعيات | عدد الجمعيات ومجموعات الادخار والائتمان | 117 جمعية/مجموعة | 119 جمعية/مجموعة |
| تشكيل وتنفيذ مدارس المزارعين الحقلية وبناء القدرات للمركز الوطني | عدد المستفيدين من صغار المزارعين من مدارس المزارعين الحقلية | تم تشكيل 37 مدرسة مزارعين حقلية في كل المواقع المستهدفة | تشكيل 35 مدرسة مزارعين حقلية في كل المواقع المستهدفة |
| الدعم للتطوير والمشاريع | قيمة الاستثمارات التي يتم صرفها على نماذج الاعمال الريادية | 100 منحة موزعة على 5 محافظات مستهدفة بالمشروع: عجلون 24، جرش 27، البلقاء 22، مأدبا 15، المفرق 12، وبواقع 70 منحة للمشاريع الجماعية و30 منحة للمشاريع الفردية | تم استقبال 368 طلب وهي في مرحلة التقييم حالياً |

الجدول رقم (2)

### 3) دائرة مراقبة الشركات (CCD):

يوضح الجدول رقم (3) العمليات التي جرت على الشركات ورؤوس الأموال التي تم التعامل معها في العام 2018 وإجمالي إيرادات الدائرة في العام 2018 مقارنة مع العام 2017 :

| نوع الشركة | العدد 2017 | رأس المال المسجل بالدينار 2017 | العدد 2018 | رأس المال المسجل بالدينار 2018 | نسبة التغير للعدد 2018 (%) | نسبة تغير في رأس المال المسجل 2018 (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| التضامن | 1854 | 18,558,937 | 1417 | 12,200,653 | -023.5 | -0.34 |
| التوصية البسيطة | 556 | 13,286,282 | 370 | 8,589,020 | -0.33 | -0.35 |
| المعفاة | 98 | 3,494,700 | 105 | 2,749,603 | 0.07 | -0.21 |
| اجنبية – فرع عامل | 36 | - | 15 | - | -0.58 | - |
| اجنبية – مكتب إقليمي | 77 | - | 79 | - | 0.03 | - |
| لا تهدف الى الربح | 147 | 324,800 | 110 | 254,750 | -0.25 | -0.22 |
| محدودة المسؤولية | 3932 | 81,089,172 | 3289 | 84,247,844 | -0.16 | 0.04 |
| مدنية | 32 | 469,300 | 26 | 61,100 | -0.19 | -0.87 |
| مساهمة خاصة | 69 | 220,676,002 | 55 | 16,896,005 | -0.20 | -0.92 |
| مساهمة عامة | 1 | 4,774,525 | 1 | 25,058,128 | 0 | 4.25 |
| **المجموع** | **6802** | **342,673,718** | **5467** | **150,057,103** | **-0.20** | **-0.56** |

الجدول رقم (3)

**4) المؤسسة الاستهلاكية المدنية (JCSCC):**

يمكن إيجاز إنجازات المؤسسة المدنية في عام 2018 مقارنة بالعام 2017 بالجدول رقم (4) :

| المؤشر | 2018 | 2017 |
|---|---|---|
| صافي المبيعات | 74,851,378 | 67,250,017 |
| صافي المشتريات | 68,276,903 | 60,119,448 |
| معدل دوران المخزون | 5.661 | 5.8 |
| نسبة التداول | 1.004% | 0.973% |
| عدد الأسواق التي ادخل بها نظام الباركود | 52 | 15 |
| نسبة انخفاض أسعار المواد عن السوق المحلي | 15قارئ باركود | ليصبح 67 سوق (جميع أسواق المؤسسة) |
| نسبة المواد الراكدة إلى إجمالي قيم المواد بسعر البيع | 13% | 11% |
| نوع الأصناف (عدد السلع) التي توفرها المؤسسة في أسواقها | 0 | 0 |
| عدد أسواق | 5838 | 7591 |
| تحديث أسواق | 67 | 67 |
| تركيب خلايا شمسية لتوفير الطاقة في سوق اربد وسوق راس العين | 5 | 7 |

الجدول رقم (4)

# الملاحق

# ملحق رقم (1) : مؤشرات اقتصادية أساسية

## أبرز المؤشرات الاقتصادية للمملكة الأردنية الهاشمية للعام 2018

### الناتج المحلي الإجمالي

الأهمية النسبية للقطاعات الإقتصادية من الناتج المحلي بالأسعار الجارية

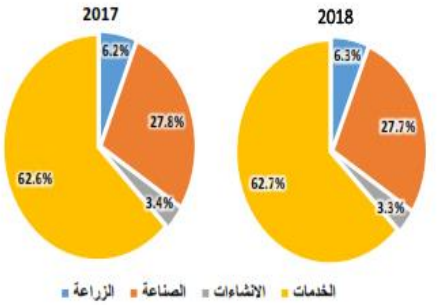


### مؤشرات اقتصادية أساسية

- بلغ عدد السكان المقدر للعام من 2018 (10.309 مليون نسمة) فيما بلغ العدد لعام 2015 (9.559 مليون نسمة)[2].
- نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الجارية لعام 2018 هو (2908.5 دينار)[1].
- بلغت نسبة البطالة لعام 2018 (18.6%) في حين بلغت نسبة البطالة لعام 2017 (18.3%)[2].

### المؤشرات المالية والنقدية

بلغ حجم الاحتياطي من العملات الأجنبية لعام 2018 (8170.2 مليون دينار)[1].

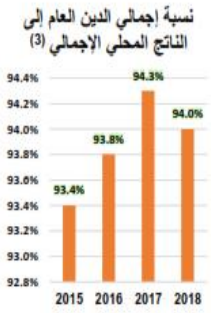


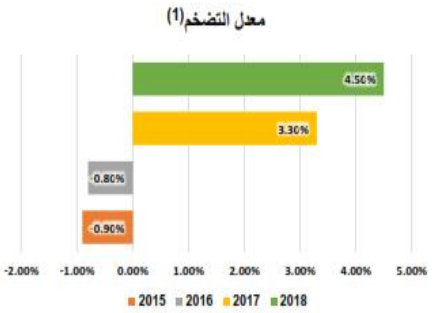

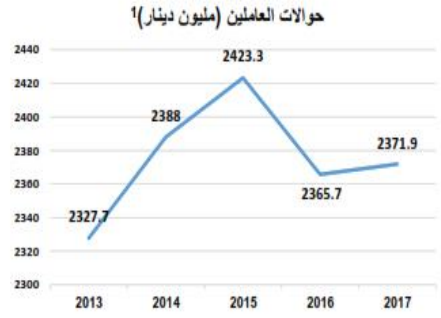


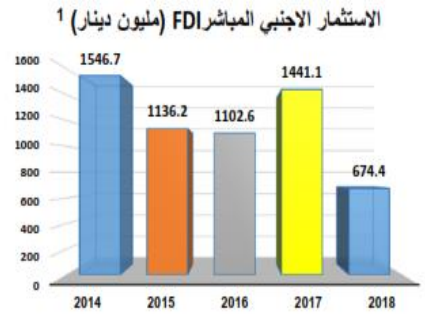

# التجارة الخارجية للعام 2018

## الصادرات

### التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية لعام 2018 (1)

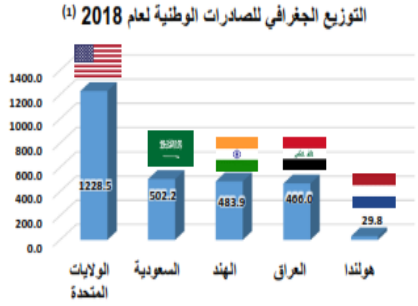


### التركيب السلعي لصادرات لعام 2018 الوطنية (1)

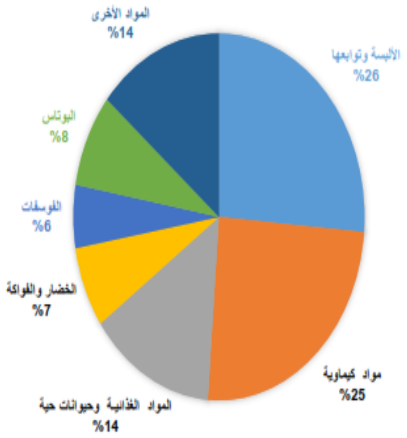


## التجارة الخارجية 2016 - 2018

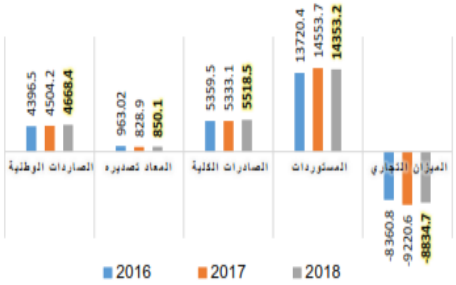


## نسبة تغطية الصادرات الكلية للمستوردات(1)

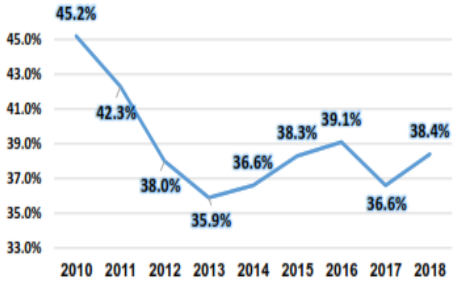


## نسبة الصادرات الوطنية من الناتج المحلي الاجمالي (1)

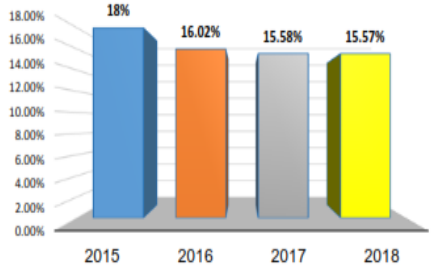


## المستوردات

### التوزيع الجغرافي لمستوردات عام 2018 (1)

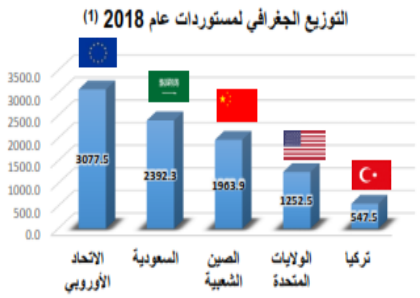


### التركيب السلعي لمستوردات لعام 2018(1)

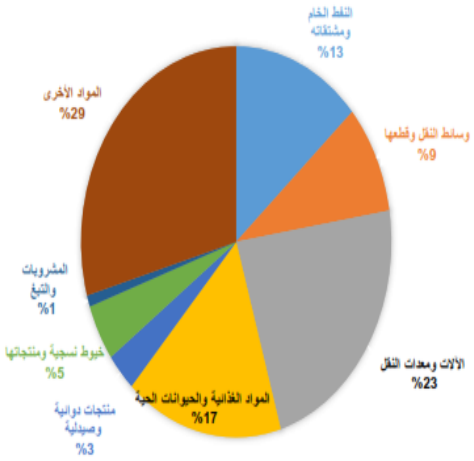

# مؤشرات القطاع الصناعي للعام 2018

## الانتاج الصناعي

نسبة مساهمة القطاع الصناعي من الناتج المحلي الإجمالي(2)

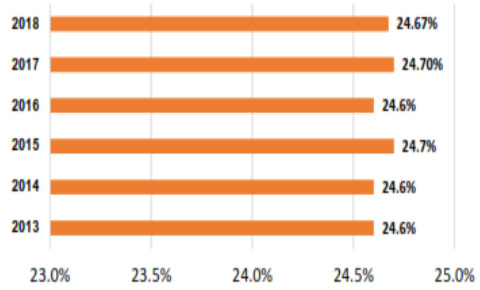


كميات الانتاج الصناعي (1)

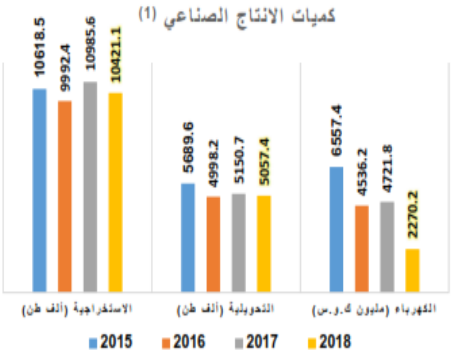


العمالة والمنشآت في القطاع الصناعي (4)

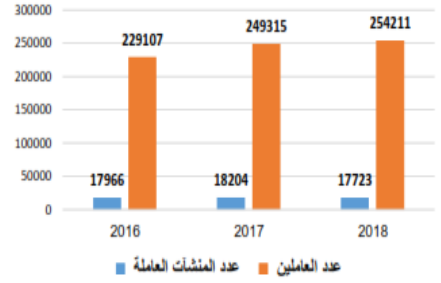


## الاستثمار

عدد الشركات المسجلة في القطاع الصناعي ورأس المال (مليون دينار)(1)

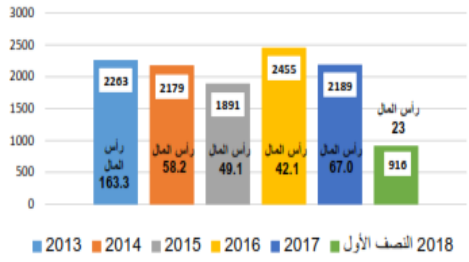


حجم التداول في بورصة عمان في شركات القطاع الصناعي (مليون دينار)(1)

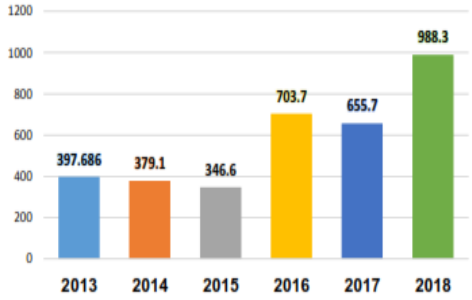


التسهيلات الائتمانية الممنوحة للنشاط الصناعي (قطاعي الصناعة والتعدين/ مليون دينار) (1)

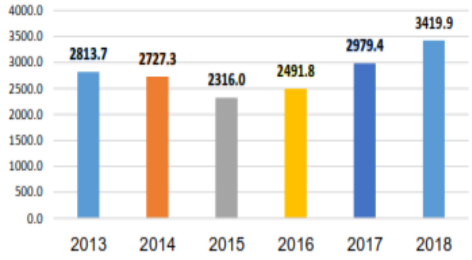


## الصادرات الصناعية

معدل النمو في الصادرات الصناعية(1)

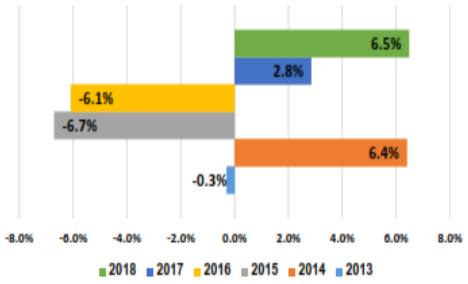


نسبة الصادرات الصناعية من الصادرات الوطنية(1)

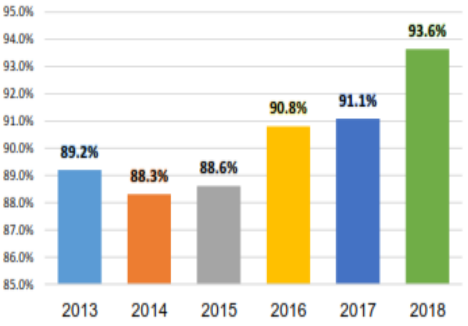


نسبة الصادرات القطاعية من مجموع الصادرات الصناعية للنصف الاول 2018(4)

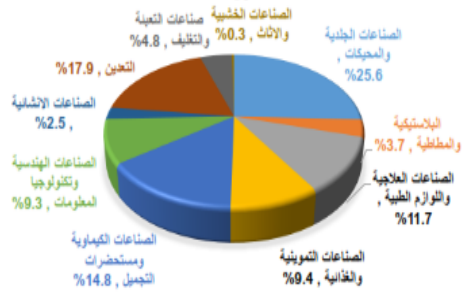

## الأسعار العالمية خلال العام 2018

يتراوح السعر العالمي للشعير خلال العام 2018
(119.4-130.9) دولار/طن متري[7]

يتراوح السعر العالمي للقمح خلال العام 2018
(420.5-597.3) دولار/BU[6]

يتراوح سعر صرف اليورو للدولار خلال العام 2018
6(1.12 - 1.25)

يتراوح سعر صرف الباوند للدولار خلال العام 2018
6(1.25 - 1.42)

يتراوح سعر صرف الين للدولار خلال العام 2018
6(0.0087 - 0.0095)

يتراوح السعر العالمي للغاز خلال العام 2018
(2.56-4.84) دولار /MMBTU[6]

يتراوح السعر العالمي للنفط خلال العام 2018
(50.5-86.3) دولار/برميل[6]

يتراوح السعر العالمي للبوتاس خلال أول شهرين من 2018
(226) دولار/طن[5]

يتراوح السعر العالمي للفوسفات خلال أول شهرين من 2018
(86) دولار/طن[5]

يتراوح السعر العالمي للذهب خلال العام 2018
(1184.2-1356.2) دولار/تايلور أونصة[6]

---

**المصادر:**

1 النشرات الشهرية للبنك المركزي
2 دائرة الإحصاءات العامة
3 النشرات الشهرية لوزارة المالية
4 غرفة صناعة الأردن
5 موقع infomine.com
6 موقع Bloomberg.com
7 موقع indexmundi.com

## ملحق رقم (2): اتفاقيات التجارة الخارجية

لجأ الأردن في منحاه الاقتصـادي إلى تحرير أسـواقه محققًا انفتاحًا على الأسـواق الإقليميّة والدوليّة، وذلك في مَسـعًى منه لتحفيز الاقتصـاد وتحقيق التنمية الاقتصـادية من خلال تعزيز تنافسـية القطاع الخاص ومعالجة العوائق التي تحول دون إنسـياب حركة البضـائع الأردنية إلى الأسـواق الخارجية، فعمدت المملكة إلى التوقيع على عدد من الاتفاقيات التجارية مع كبرى الاقتصادات الدولية والتكتلات التجارية والتي وفرت للمنتجات الأردنية فرصة النفاذ إلى أسواق أكثر من مليار مستهلك.

انضـــمت المملكة إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) في العام 2000، تلاه توثيق للعلاقات الاقتصـــادية والتجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال توقيع اتفاقية تجارة حرة، تبعها توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع دول رابطة الإفتا (EFTA)، وتوقيع اتفاقيّة الشـــراكة مع الاتحاد الأوروبي، والمصـــادقة على اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربيّة الكبرى بهدف تحقيق التكامل العربي الشـــامل وتســـهيل التبادل التجاري بين الدول العربية، ومن ثم الانفتاح على الأســـواق الآســـيوية عبر اتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة، وكان آخر الإتفاقيات الموقعة مع كندا.

تعدّ منهجية إبرام اتفاقيات تجارة تفضـيلية من أنجح السـبل لفتح أسـواق تصـديريّة للمنتجات المحليّة، بخاصّـة أن الأردن سـوق صـغير نسـبياً، إلى جانب المزيد من الخيارات للمسـتهلك من حيث الجودة والسعر في ضوء المنافسة الموجودة في السوق المحلي وانعكاسها على أداء الصناعة المحلية، هذا وتستّمر الحكومة بمساعيها لفتح أسواق جديدة للصادرات الوطنية في الخارج وخاصة في الأسواق غير التقليدية مثل السـوق الإفريقي، بغرض التحقق من تداعيات الاضـطرابات الإقليمية، لا سـيما إغلاق الحدود مع الأســـواق التقليدية المحيطة، والتي ألقت بظلالها على اداء مؤشـــرات القطاع الخارجي.

بلغت قيمة الصـــادرات الوطنية خلال عام 2018 ما قيمته 4.6 مليار دينار بارتفاع نسـبته 3.6% مقارنة مع العام 2017، وبلغت قيمة المعاد تصـــديره 0.85 مليار دينار خلال عام 2018 بارتفاع نسبته 2.6% مقارنة مع العام 2017. أما على صـعيد المسـتوردات، فقد بلغت قيمتها 14.3 مليار دينار خلال عام 2018 بإنخفاض نسبته 1.4% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2017.

اســتحوذت كلّ من الدول العربية، ودول اتفاقية التجارة الحرة لشــمال امريكا، والدول الأســيوية غير العربية على الجزء الأكبر من توزيع الصـادرات الوطنية جغرافياً وبنسـبة 43% و28% و20% لكلّ منهما على التوالي خلال العام 2018، وأما المســتوردات فقد توزعت جغرافياً بما نســبته 30% من

الدول الآســـيوية غير العربية، تبعتها كلّ من الدول العربية ودول الاتحاد الأوروبي بنســـبة 27% و22% على التوالي.

فيما يلي الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها المملكة:

**1. منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى**

وقعت الاتفاقية في العام 1997 ودخلت حيز النفاذ في مطلع العام 1998، وذلك بهدف إقامة سوق عربية مشـــتركة، حيث وصـــلت الاتفاقية إلى مرحلة التحرير الكامل للتجارة في الســـلع بتاريخ 2005/1/1، حيث تم اعفاء السلع العربية المتبادلة بشكل كامل من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بين الدول العربية الأعضـــاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مع منح معاملة خاصة للدول العربية الاقل نمواً.

وتعامل السلع التي يتم تبادلها في إطار منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى معاملة السلع الوطنية في الدول العربية، وذلك فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس واشتراطات الوقاية الصحية والأمنية، والرسوم والضرائب المحلية.

وتبيّن مدى الاستفادة من التجارة البينيّة في المنطقة العربية بإستحواذها على ما نسبته 43% من إجمالي الصـــادرات الوطنية إلى العالم، وما نســـبته 27% من إجمالي المســـتوردات من كافة انحاء العالم خلال العام 2017، بإعتبارها شريك تجاري رئيسي للمملكة، فقد ساهمت الاتفاقية في ارتفاع الصادرات الوطنية إلى الدول العربية من مليار دينار في العام 2005 لتصل إلى ملياري دينار في العام 2018.

انخفضت الصادرات الوطنية في الفترة الممتدة (2013 – 2017) بمعدل انخفاض سنوي نسبته يتجاوز (10%)، كذلك انخفضت مستوردات المملكة من ما قيمته 4.8 مليار دينار في العام 2013 لتصل إلى ما قيمته 3.4 مليار دينار في العام 2017؛ بسبب الأوضاع الإقليمية غير المستقرة في المنطقة بالرغم من إمكانية السوق العربي في خلق وتطوير صناعات تكاملية واقتصادية متكاملة بين دول المنطقة، والتي ما زالت اقتصاداتها تتميّز بالتجزئة في عصر التكتلات الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي والدول الأسيوية.

هذا وسجلت الصادرات الوطنية ارتفاع طفيف خلال العام 2017 بنسبة تتجاوز 3% مقارنة مع العام 2016 لتبلغ قيمتها 2.1 مليار دينار، وحققت الواردات ارتفاعاً بما نســـبته 11% لتبلغ قيمتها 3.4 مليار دينار خلال نفس الفترة.

وانخفضت الصادرات الوطنية خلال العام 2018 بما نسبته 2.3% مقارنة مع العام 2017 لتبلغ قيمتها 2 مليار دينار، وحققت الواردات ارتفاعاً بما نسبته 10.8% لتبلغ قيمتها 3.8 مليار دينار خلال نفس الفترة.

يتمثّل التركيب السلعي للصادرات الوطنية في منتجات الصيدلة والدوائية، والخضروات، والورق والكرتون واجزاؤها، والفواكة والمكسرات، والحيوانات الحية، والمواد البلاستيكية بالإضافة إلى الأسمدة والبوتاس. أما المستوردات فقد توزعت على كلّ من منتجات الوقود المعدني والزيوت، والمواد البلاستيكية، الأحجار الكريمة والمعادن الثمينة، والسكر ومصنوعاته كذلك المشروبات.

### 2. اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية

وقع الأردن ودول الاتحاد الأوروبي على اتفاقية الشراكة بتاريخ 1997/11/24 بهدف تنمية العلاقات الاقتصادية والتعاون في المجالات المختلفة وإيجاد الظروف المواتية لتطوير التبادل التجاري والاستثمارات بين الجانبين، وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2002/5/1 وحلّت محلّ اتفاقية التعاون الموقعة بين الجانبين في عام 1977، وفي الجانب الاقتصادي تهدف الاتفاقية إلى إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين بعد 12 سنة على دخولها حيز التنفيذ، حيث أعفيت المنتجات الصناعية الأردنية المنشأ المصدرة إلى أسواق دول الاتحاد الأوروبي من كافة الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل منذ دخول الاتفاقية حيّز النفاذ، مما يمنحها ميزة تنافسية كبيرة في تلك الأسواق.

بالمقابل سُمحَ للصادرات الصناعية من الاتحاد الأوروبي دخول الأردن معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل على مدى فترة انتقالية مدتها اثنتا عشرة سنة اعتباراً من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية، باستثناء قائمة منتجات معينة، لتصل إلى التحرير الكامل في عام 2014.

وشهدت هذه الاتفاقية عجزاً في الميزان التجاري بين الجانبين لصالح الجانب الأوروبي الذي سجل في العام 2014 ملياري دينار، ويعود ذلك إلى العديد من الأسباب أهمها: الفرق في حجم السوق الأردني مقابل السوق الأوروبي، ومستوى التقدم التنموي لدى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى الصعوبات الأخرى التي تواجه القطاع الخاص الأردني مثل ارتفاع كلف الانتاج وصعوبة موائمة المنتجات الأردنية للمواصفات الأوروبية وصعوبة الإيفاء بشروط قواعد الأوروبية.

بلغت قيمة الصـــادرات الأردنية إلى الاتحاد الأوروبي حوالي 142 مليون دينار في العام 2018 مقارنة مع ما قيمته 124 مليون دينار خلال العام 2017 لتسـجل نمواً نسـبته 14.3%، أما على صعيد المستوردات؛ فقد بلغت قيمتها حوالي 3.1 مليار دينار خلال العام 2018 مقارنة مع ما قيمته 3.2 مليار دينار خلال العام السابق، لتسجل تراجع نسبته 4%.

- **قرار تبسيط قواعد المنشأ الأوروبية بين الأردن والاتحاد الأوروبي**

تم توقيع قرار تبسيط قواعد المنشأ بين الأردن والاتحاد الأوروبي بتاريخ 2016/7/19، من قبل لجنة الشـــراكة الأردنية الأوروبية، والذي يعد أحد نتائج مؤتمر المانحين الذي انعقد في لندن خلال العام 2016 بغرض مسـاعدة الاردن للاسـتجابة لازمة اللاجئين السـوريين، حيث يهدف القرار الى زيادة قدرة الصـــادرات الأردنية على النفاذ إلى الاســواق الاوروبية، والاســتفادة من الاعفاءات الجمركية بموجب اتفاقية الشـراكة الأردنية الأوروبية، بالإضـافة إلى زيادة فرص العمل للأردنيين بصـورة غير مباشرة نتيجة لزيادة حجم الاستثمارات والصادرات.

بالرغم من الإجراءات العديدة التي اتخذتها الحكومة للترويج لقرار تبســيط قواعد المنشـــأ وإجراءات الاستفادة منه، إلا أن الإنجاز المتحقق كان ضعيفاً للغاية، نظراً لمجموعة من التحديات التي واجهت القطاع الصـــناعي الأردني عند التطبيق. الأمر الذي حذا الحكومة الأردنية بالتفاوض مع الجانب الأوروبي لغرض تأمين أكبر قدر من التبسـيط الإضـافي لقواعد المنشـأ المشـار إليها أعلاه، وقد تم التوصـل إلى حزمة من المزايا الإضـافية التي منحها الاتحاد الأوروبي للأردن والتي تم الإعلان عنها خلال الزيارة الملكية السـامية إلى بروكسـل والتي عقدت خلال شـهر كانون الأول من العام 2018، على النحو التالي:

1. تعديل شـرط المناطق التنموية والمدن والمناطق الصـناعية المسـتفيدة من القرار بحيث تشـمل التغطية الجغرافية لهذا القرار كافة أراضي المملكة وليست محددة بثمانية عشرة منطقة تنموية وصناعية.
2. تعديل الفترة الزمنية لتطبيق القرار لتصبح لغاية 31 كانون الأول 2030 بدلاً من 31 كانون الأول 2026.
3. تعديل آلية تطبيق شـرط توظيف نسـبة العمالة المحددة من اللاجئين السـوريين داخل المنشـأة الصناعية بحيث لا تقل عن (15%) من إجمالي عدد الموظفين العاملين في هذه المنشأة أو العاملين على خط الإنتاج المخصـص للتصـدير في إطار هذا القرار، وذلك طيلة فترة تطبيق

القرار المعدل ولحين تحقيق شـــرط العدد الإجمالي لفرص العمل المطلوب توفيرها للاجئين السوريين، بدلاً من اشتراط توظيف نسبة العمالة المحددة من اللاجئين السوريين بما لا يقل عن 15% من إجمالي موظفي المصنع الواحد خلال السنة الأولى والثانية من تاريخ دخول قرار تبسيط قواعد المنشأ حيز التنفيذ والتي ارتفعت إلى ما لا يقل عن 25% من بداية العام الثالث من تاريخ تطبيق هذا القرار.

4. تخفيض العدد الإجمالي لفرص العمل المطلوب توفيرها للاجئين الســـوريين من 200,000 فرصـــة عمل في القطاع الصـــناعي إلى 60,000 فرصـــة عمل على الأقل في مختلف القطاعات الاقتصادية. مشيراً إلى أن الاتحاد الأوروبي قد اشترط تحديد ذلك بتوفير فرص عمل قانونية وفعالة للاجئين الســـوريين. علماً بأنه في حال تحقيق 60,000 فرصـــة عمل قانونية وفعالة للاجئين السوريين، تصبح أي شركة أردنية قادرة على التصدير إلى الاتحاد الأوروبي بموجب هذا القرار عند تطبيقها لشـروط قواعد المنشـأ المنصـوص عليها وبغض النظر عن شرط توظيف العمالة السورية.

تم منح (13) شركة رقم تفويض للاستفادة من قرار تبسيط قواعد المنشأ الأوروبي منذ بدء العمل بالقرار وحتى نهاية العام 2018 لاستيفائها جميع الشروط والمتطلبات المنصوص عليها في القرار، وتعمل هذه الشـــركات في قطاعات مختلفة وهي البلاســـتيك، والصـــناعات المعدنية، والمنظفات، والألبسة الجاهزة، والأسلاك والكوابل الكهربائية والأجهزة الكهربائية.

قامت ستة شركات فقط بالتصدير إلى الاتحاد الأوروبي بموجب القرار، وهذه الشركات هي؛ شركة الفيحاء للصناعات البلاستيكية، وشركة جرش لصناعة الملابس والأزياء، وشركة الرابح العالمية للصناعات البلاستيكية، والروضة للصناعات المعدنية، والأزياء التقليدية لصناعة الألبسة، وشركة حرفة ال|إبرة لصـــناعة الألبســـة وبلغ مجموع صـــادراتها حوالي 19.26 مليون يورو، توزعت هذه الصادرات جغرافياً داخل الاتحاد الأوروبي على كلّ من اسبانيا، وقبرص، وفرنسا، وبلجيكا، وهنغاريا وهولندا.

### 3. اتفاقية الدول الأوروبية للتبادل الحر (الافتا)

وقع الأردن ورابطة الدول الأوروبية (الافتا) التي تضـم كلّ من سـويسـرا، ولختنشـتاين، وايسـلندا، والنرويج على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين بتاريخ 2001/6/21، بغرض إيجاد

الإطار المناسب لتطوير التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي وتنويعه على أسس من المساواة وتحقيق المصالح المشتركة، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ 2002/9/1.

تغطي الاتفاقية التعاون الاقتصادي والفني في عدد من المجالات كحقوق الملكية الفكرية وشؤون الجمارك والأنظمة والقواعد الفنية، وتنص على إيلاء اهتمام خاص بالقطاعات الاقتصادية في الأردن والتي قد تواجه بعض الصعوبات نتيجة للتكيف الهيكلي لعملية التحرير التجاري.

وفي الجانب العملي تصل الاتفاقية إلى التحرير الكامل بإنتهاء فترة انتقالية مدتها (12) عام يقوم خلالها الأردن بالتخفيض التدريجي على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على مستورداته من السلع الصناعية من منشأ دول الافتا، في حين تدخل السلع الصناعية الأردنية المنشأ إلى أسواق دول الآفتا معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ.

تتميّز هذه الاتفاقية بتذبذب حجم التجارة وإن كانت تميل لصالح دول (الافتا)، بلغت نسبة النمو في المستوردات من دول الافتا ما نسبته 8.5% خلال العام 2010 لتبلغ قيمتها 98.3 مليون دينار مقارنة مع العام 2009، واستمرت المستوردات في النمو للفترة الممتدة 2010 – 2015 لتحقق معدل نسبة نمو سنوي تتجاوز 54%، حيث حققت قيمة المستوردات قفزة نوعية في العام 2013 لتبلغ 372 مليون دينار خلال هذه الفترة، وبلغت الصادرات الوطنية خلال العام 2010 ما قيمته 45 مليون دينار وهي أعلى قيمة مسجلة منذ توقيع اتفاقية التجارة الحرة، حيث انخفضت الصادرات الوطنية خلال فترة الخمس سنوات لتصل في عام 2015 ما قيمتها 2.5 مليون دينار أردني أي بنسبة انخفاض تقارب 95%.

سجلت الصادرات الوطنية إلى دول الافتا ما قيمته 1.7 مليون دينار خلال العام 2017 بإنخفاض مقداره 0.5 مليون دينار عن القيمة المسجلة في عام 2016، وفي جانب المستوردات فقد بلغت ما قيمته 216.5 خلال العام 2017 لتسجل انخفاض مقداره 13.5 مليون دينار عن العام 2016.

وعلى صعيد العام 2018، فقد سجلت الصادرات الوطنية إلى دول الافتا ما قيمته 3.3 مليون دينار خلال العام 2018 بارتفاع مقداره 1.6 مليون دينار عن القيمة المسجلة في عام 2017، وفي جانب المستوردات فقد بلغت ما قيمته 148 مليون دينار خلال العام 2018 لتسجل انخفاض مقداره 68.5 مليون دينار عن العام 2017.

وتتسّم هذه الاتفاقية بمحدوديتها لسببين: الأول هو أنّ معدل التبادل التجاري مع لختنشتاين وايسلندا عادة لا يتجاوز الصفر لمحدودية أسواقهما، والثاني لارتفاع القيمة النقدية لمنتجات سويسرا والنرويج.

تصدّر المملكة إلى دول الافتا فوسفات الكالسيوم، والألبسة الجاهزة، والمستحضرات الغذائية، والورق والكرتون وتســـتورد من دول الافتا كلّ من الأحجار الكريمة والمجوهرات، ومنتجات الأدوية، والآلات والمعدات والمنتجات الكهربائية، والوقود المعدني.

### 4. اتفاقية التجارة الحرة مع سنغافورة

وقّع الأردن وســنغافورة على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة بين البلدين بتاريخ 2004/5/16 ودخلت حيز النفاذ في 2005/8/22، وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وسنغافورة وتنمية الشـــراكات بين البلدين نظراً لما تتمتع به ســـنغافورة من خبرات في التنمية الاقتصـــادية والتكنولوجيا وتطوير المناخ الاستثماري.

كما تهدف الاتفاقية إلى رفع مســـتوى التبادل التجاري في الســـلع والخدمات بين البلدين، إلى جانب إيجاد فرص تصـــديرية جديدة للمنتجات الأردنية في الأســـواق الخارجية من خلال ما تســـمح به من إمكانية تكامل المنشأ مع الدول التي ترتبط مع كلّ من الأردن وسنغافورة باتفاقيات تجارة حرة.

وبموجب الاتفاقية تدخل السلع الأردنية إلى السوق السنغافوري معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل من تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ، بينما تخضـــع الســـلع الســـنغافورية المنشـأ المستوردة من قبل الأردن إلى تخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية للوصـول إلى الإعفاء الكامل على فترات انتقالية تراوحت بين (5) و(10) سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ. كما توفر الاتفاقية إجراءات خاصة بالحماية ومكافحة الدعم والإغراق في حال تضرر الصناعات المحلية جراء التحرير.

حققت الصـادرات الوطنية إلى سـنغافورة نمواً بما نسـبته 114% خلال العام 2015 لتصـل إلى ما قيمته 7.3 مليون دينار مقارنة مع العام 2014، كذلك الحال بالنسبة للمستوردات من سنغافورة التي حققت نمواً يتجاوز 43% خلال عام 2015 لتبلغ قيمتها 94.2 مليون دينار مقارنة مع ما قيمته 65.5 خلال العام 2014.

وسـجلت الصـادرات الوطنية إلى سـنغافورة نمواً يتجاوز نسـبته 38% خلال العام 2017 لتبلغ 1.8 مليون دينار مقارنة مع ما قيمته 1.3 مليون دينار خلال العام 2016، وانخفضـت المسـتوردات من سنغافورة بما نسبته 47% خلال عام 2017 لتبلغ 17.7 مليون دينار مقارنة مع العام السابق.

كما سجلت الصادرات الوطنية إلى سنغافورة نمواً يتجاوز نسبته 166.6% خلال العام 2018 لتبلغ 4.1 مليون دينار مقارنة مع ما قيمته 1.8 مليون دينار خلال العام 2017، وارتفعت المستوردات من سنغافورة بما نسبته 8.5% خلال عام 2018 لتبلغ 19.2 مليون دينار مقارنة مع العام السابق.
تصدّر المملكة إلى سنغافورة الملابس، والاكسسوارات، والرصاص ومنتجاته بالإضافة إلى الأسمدة، وتستورد من سنغافورة منتجات البلاستيك، والمجوهرات والاكسسوارات، والآلات الكهربائية والأجهزة الميكانيكية، والمستحضرات الغذائية المتنوعة، والحبوب.

**5. اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الامريكية**

بهدف تعزيز أواصر الصداقة والتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين الأردن والولايات المتحدة الأمريكية، وقع البلدان على اتفاقية إقامة منطقة تجارة حرة في 2000/10/24 والتي أصبحت نافذة في 2001/12/17.
تغطي هذه الاتفاقية مجالات التجارة في السلع والخدمات وحماية حقوق الملكية الفكرية والبيئة والعمل والتجارة الإلكترونية. وبموجبها تم تحرير التجارة في السلع الصناعية والزراعية بين البلدين من خلال التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل المفروضة على هذه السلع وصولاً الى الإعفاء الكامل، وقد استثني من الإعفاء من الرسوم الجمركية: التبغ ومنتجات الفصل (24) والمشروبات الكحولية التي تخضع لتخفيض الرسوم الجمركية.
تعدّ الاتفاقية الأكثر نجاحاً والأكثر استغلالاً من قبل المصدرين الأردنيين، وذلك لسهولة تحقيق مبدأ قواعد المنشأ مقارنة بالاتفاقيّات الأخرى، وتحقق الصادرات الأردنية نمواً مطرداً على مدى السنوات المتتالية، وإن انخفضت نسبة النموّ مع الزمن فذلك قد يشير إلى أن المصدّر الأردني قد وصل إلى قدرته الإنتاجية القصوى بالنسبة لمدخلات الإنتاج المحدودة سواء كانت من التكنولوجيا أو المواد الأولية.
تخطت الصادرات الوطنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية المليار دولار خلال عاميّ 2015 و 2016، وعلى جانب المستوردات بلغت في عام 2015 ما قيمته 894.7 مليون دينار وفي العام 2016 ما قيمته 952.2 مليون دولار، وبذلك حقق الأردن وفراً في الميزان التجاري مع الولايات المتحدة خلال هذين العامين.
ارتفعت قيمة الصادرات الوطنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 6.8% خلال العام 2017 لتبلغ 1.1 مليار دينار أردني مقارنة مع العام 2016؛ لتشكّل ربع الصادرات الوطنية الكليّة إلى

العالم. أما بالنسبة للمستوردات، فقد إرتفعت قيمة المستوردات بشكل واضح من الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 49.1% خلال نفس العام لتبلغ 1.4 مليار دينار أردني.

كما حققت الصادرات الوطنية إلى الولايات المتحدة الأمريكية نمواً يتجاوز نسبته 10.4% خلال العام 2018 لتبلغ 1.22 مليار دينار مقارنة مع ما قيمته 1.1 مليار دينار خلال العام 2017، وانخفضت المستوردات من الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته 11.8% خلال عام 2018 لتبلغ 1.25 مليار دينار مقارنة مع العام السابق.

أهم الصادرات الوطنية المتجهة إلى الولايات المتحدة تركزت في منتجات الملابس، والإكسسوارات والاحجار الكريمة، ثم المنتجات الدوائية بالإضافة إلى الأجهزة والأدوات الآلية وأجزاءها، وعلى صعيد المنتجات المستوردة فأبرزها الوقود المعدني، والسيارات، الأجهزة والأدوات الآلية وأجزاءها، والحبوب.

### 6. اتفاقية التجارة الحرة مع كندا

تم توقيع الاتفاقية بتاريخ 2009/6/28 ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 2012/10/1، حيث تعدّ هذه الاتفاقية أول اتفاقية تجارة حرة وقعتها كندا مع دولة عربية إلى جانب التوقيع على اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات، واتفاقية للتعاون في مجال العمل وأخرى في مجال البيئة، وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الأردن وكندا وتنمية الشراكات بين البلدين، كما تساهم في رفع مستوى التبادل التجاري في السلع بين البلدين إلى جانب إيجاد فرص تصديرية جديدة للمنتجات الأردنية في الأسواق الخارجية عن طريق ما تسمح به من نفاذ إلى الأسواق وإمكانية تكامل المنشأ مع الدول التي ترتبط مع كلّ من الأردن وكندا باتفاقيات تجارة حرة.

بموجب هذه الاتفاقية تدخل السلع الأردنية إلى السوق الكندي معفاة من الرسوم الجمركية والرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل، بينما تخضع السلع الكندية التي يستوردها منها الأردن إلى تخفيض تدريجي على الرسوم الجمركية للوصول إلى الإعفاء الكامل على فترات انتقالية تتراوح بين 3 – 5 سنوات من دخول الاتفاقية حيز النفاذ، إلى جانب اعتماد قائمة محدودة للسلع الحساسة لكلا الطرفين تكون مستثناة من التخفيض الجمركي.

ارتفعت الصادرات الوطنية إلى كندا بما نسبته 12.6% في عام 2015 لتصل قيمتها إلى 38.3 مليون دينار مقارنة مع العام 2014، واستمرت الصادرات في الإرتفاع خلال العاميّن اللاحقين محققة نسبة نمو 8.3% في عام 2016 ونسبة تتجاوز 4.3% في العام 2017 لتصل قيمة الصادرات الوطنية 43.3 مليون دينار خلال العام 2017.

وفي جانب المستوردات، فقد انخفضت قيمة المستوردات من كندا بمقدار 5.8 مليون دينار أردني خلال العام 2015 لتصل إلى ما قيمته 37 مليون دينار مقارنة مع العام 2014، ثم عاودت الأرتفاع في العامين اللاحقين؛ لتبلغ ما قيمته 39.4 مليون دينار في العام 2016 وما قيمته 42.7 مليون دينار في العام 2017.

وفي المحصلة، يميل الميزان التجاري بين المملكة وكندا إلى جانب الأردن، حيث حققت المملكة فائض في الميزان التجاري مقداره 0.6 مليون دولار خلال العام 2017.

وسجلت الصادرات الوطنية إلى كندا ما قيمته 53.2 مليون دينار خلال العام 2018 بارتفاع نسبته 22.8% عن القيمة المسجلة في عام 2017 والتي بلغت ما قيمته 43.3 مليون دينار، وفي جانب المستوردات فقد بلغت ما قيمته 32.8 مليون دينار خلال العام 2018 لتسجل انخفاض نسبته 23.2% عن العام 2017 والتي بلغت قيمتها 42.7 مليون دينار.

أهم المنتجات الوطنية المصدرة إلى كندا تشّمل الملابس، وأصناف متنوعة من المعادن، والحديد والصلب، والخضار، والمستحضرات الغذائية المتنوعة وتركزت المستوردات في الأجهزة الميكانيكية، والسيارات، والخضار، والمستحضرات الغذائية المتنوعة، والمنتجات الدوائية بالإضافة إلى الحديد والصلب.

### 7. اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا

وقع الأردن وتركيا على اتفاقية الشراكة لإقامة منطقة تجارة حرة بتاريخ 2009/12/1 والتي دخلت حيز التنفيذ بتاريخ 2011/3/1، وتشمل الاتفاقية أطر تطوير العلاقات التجارية الثنائية بين الأردن وتركيا من خلال تأسيس منطقة التجارة الحرة التي تقع في نطاقها الرسوم الجمركية والحصص الكمية (الكوتا) والمواصفات والصحة النباتية وتدابير الحماية ومكافحة الإغراق وقواعد المنشأ والمنافسة العادلة ومنع الاحتكار وتدابير الدعم والإجراءات التعويضية وحماية الملكية الفكرية والمشتريات الحكومية والتعاون الاقتصادي والتقني وفض النزاعات.

بموجب الاتفاقية، تدخل السلع الصناعية الأردنية المنشأ السوق التركي معفاة من الرسوم الجمركية، ويستثنى من ذلك السلع الواردة في القائمة الحساسة (الملحق الثاني List A of Annex II)، في حين جرى الاتفاق على أن تدخل السلع التركية المنشأ إلى السوق الأردني على فترة انتقالية مدتها (8) سنوات ابتداءً من عام 2011، حيث اعتُمدت ثلاث قوائم للتخفيض الجمركي التدريجي على

البنود الجمركيّة الواردة في كلّ قائمة وفقاً لمدة زمنية محددة، باستثناء السلع الواردة في القائمة الحساسة (الملحق الثاني List A of Annex II) كان معدل التجارة المتبادلة والآفاق المفتوحة لها.

سجلت الصادرات الوطنية إلى تركيا انخفاضاً بما نسبته 40% خلال العام 2015 لتصل إلى ما قيمته 68.4 مليون دينار مقارنة مع ما قيمته 115.6 خلال العام 2014، كذلك الحال بالنسبة للمستوردات من تركيا التي انخفضت بما نسبته 11% خلال عام 2015 لتبلغ قيمتها 537.3 مليون دينار مقارنة مع ما قيمته 604 مليون دينار خلال العام 2014.

ارتفعت الصادرات الوطنية إلى تركيا بما نسبته 14.2% خلال عام 2017 لتصل قيمتها إلى 73.7 مليون دينار مقارنة مع ما قيمته 64.5 مليون دينار المسجلة في العام 2016، أما على صعيد المستوردات فقد ارتفعت بمقدار 12 مليون دينار أردني لتصل قيمتها إلى 484.3 مليون دينار خلال العام 2017 مقارنة مع القيمة المتحققة في عام 2016 والتي بلغت 472.2 مليون دينار.

وخلال العام 2018، فقد سجلت الصادرات الوطنية إلى تركيا ما قيمته 57.7 مليون دينار خلال العام 2018 بانخفاض نسبته 21.7% عن القيمة المسجلة في عام 2017، وفي جانب المستوردات فقد بلغت ما قيمته 547 مليون دينار خلال العام 2018 لتسجل ارتفاع نسبته 13% عن العام 2017.

أهم المنتجات الوطنية المصدرة إلى تركيا تشّمل الأسمدة، والتبغ، والآلات والمعدات الكهربائية، والآلات والأجهزة الميكانيكية، والبلاستيك ومنتجاته والمنتجات الدوائية، أما المستوردات فقد تركزت في الآلات والأجهزة الميكانيكية، والملابس، والحديد والصلب والآلات والمعدات الكهربائية كذلك السيارات.

وفي ضوء الاهتمام الأردني في تحقيق الاستفادة المتبادلة من اتفاقية التجارة الحرة الموقعة بين البلدين، وفي إطار تعزيز آليات التعاون الثنائي في مختلف المجالات الاقتصادية بما في ذلك سبل زيادة وتنويع قاعدة التبادل التجاري بين البلدين وجذب الاستثمارات النوعية ذات القيمة المضافة العالية على الاقتصاد؛ عقدت اجتماعات الدورة الثانية لمجلس الشراكة الأردني – التركي في أنقرة خلال الفترة 28 – 2017/9/29، والتي تم خلالها إعلام الجانب التركي برغبة الأردن اعادة النظر باتفاقية التجارة الحرة الموقعة مع تركيا ما لم تؤد خلال الفترة المقبلة إلى زيادة صادراتنا الوطنية إلى السوق التركي وتساهم في جذب الاستثمارات التركية ذات القيمة المضافة للأردن. وتم تقديم طلب لتبسيط قواعد المنشأ المطبقة حالياً في إطار اتفاقية الشراكة الأردنية التركية من خلال منح المنتجات

الأردنية معاملة تفضـــيلية مماثلة لتلك الممنوحة لها بموجب قرار تبســـيط قواعد المنشـــأ الموقع مع الاتحاد الأوروبي.

تم عقد ســـلســـلة من الاجتماعات الفنية عالية المســـتوى مع الجانب التركي بغرض دراســـة المقترح الأردني والســـيناريوهات البديلة المطروحة من قبل الجانب التركي في هذا الخصـــوص، إلا أن المباحثات التي عقدت مع الجهات الرســـمية الحكومية على مختلف المســـتويات لم تفضِ الى توافق يراعي المصلحة الوطنية الأردنية.

صـــدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (6851) تاريخ 2018/3/12 بإيقاف العمل باتفاقية الشـــراكة الأردنية التركية، إلا أنه ومن باب المرونة، تم التريث في إبلاغ الجانب التركي رســـمياً بذلك. وقدم الأردن مقترحاً لتعديل بنود وأحكام اتفاقية الشـــراكة بما يســـاهم في تعزيز التبادل التجاري بين البلدين وزيادة حجم الاستثمارات التركية القائمة في المملكة، إلا أن الوفد التركي المشارك في الاجتماعات لم يبد التجاوب المأمول، الأمر الذي دفع بالحكومة الأردنية إلى الســـير بإجراءات إنهاء العمل باتفاقية الشـــراكة لإقامة منطقة تجارة حرة بين المملكة الأردنية الهاشـــمية والجمهورية التركية بموجب قرار مجلس الوزراء الموقر في جلســـته المنعقدة بتاريخ 2018/5/14. وبحســـب أحكام المادة (52) من الاتفاقية انتهى ســـريانها بتاريخ 2018/11/21 وهو اليوم الأول للشـــهر الســـابع من تاريخ اســـتلام الجانب التركي لإشعار الإنهاء.

وفي إطار من العلاقات الاســـتراتيجية والتاريخية الممتدة التي تجمع المملكة الأرنية الهاشـــمية والجمهورية التركية، التزمت الحكومة الأردنية بإبقاء باب الحوار مفتوح مع الجهات التركية الرســـمية بغرض التوصـــل إلى اتفاقية جديدة لتنظيم التبادل التجاري بين الأردن وتركيا بما يعود بالنفع على اقتصاد الدولتين.

### 8. اتفاقية اقامة منطقة التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوسطة (اغادير)

تم إطلاق إعلان أغادير بالمغرب في أيار 2001 حيث أعلنت كل من الأردن، تونس، مصـــر والمغرب رغبتهم في إقامة منطقة تجارة حرة فيما بينهم وذلك بتشـــجيع من الاتحاد الأوروبي، ليتم التوقيع على اتفاقية "إقامة منطقه التبادل التجاري الحر بين الدول العربية المتوســـطية" والمعروفة باتفاقية أغادير في مدينة الرباط في المملكة المغربية في 2004/2/25، ولتدخل الاتفاقية حيز النفاذ في 2006/9/6 عقب اكتمال إجراءات المصادقة عليها في الدول الأربعة.

وتهدف الاتفاقية الى تحقيق تكامل اقتصـــادي بين اقتصـــاديات المنطقة العربية عموماً والمتوســطية خصـوصـاً، من خلال توفير فرصــة لفتح أسـواق تصـديرية للمنتجات المحلية سـواء فيما بين الدول الأعضــاء في الاتفاقية و/أو مع الاتحاد الأوروبي من خلال تحقيق شـروط المنشـأ للسـلع المسـموح نفاذها إلى الســوق الأوروبي معفاة من الرســوم الجمركية في إطار اتفاقيات الشــراكة التي ترتبط بها هذه الدول مع الاتحاد الأوروبي؛ حيث يستطيع المصنعون / المصدرون استخدام مدخلات انتاج من منشـــأ أي من الدول الأطراف في الاتفاقية أو دول الاتحاد الأوروبي أو دول رابطة الافتا بما يحقق أهلية السلع المنتجة لغرض تصديرها إلى الاتحاد الأوروبي.

بلغت قيمة الصـــادرات الوطنية إلى دول اتفاقية اغادير حوالي 94 مليون دينار خلال العام 2015 لتنخفض عن القيمة المسـجلة خلال العامين السـابقين والتي بلغت فيها قيمة الصـادرات 102 مليون دينار أي بإنخفاض نســبته 8%، كذلك الحال بالنســبة للمســتوردات من دول اتفاقية اغادير والتي حققت انخفاض في نســـبة النمو تتجاوز 10% خلال نفس الفترة لتبلغ ما قيمته 371 مليون دينار خلال العام 2015.

وحققت الصـــادرات الوطنية إلى دول اتفاقية اغادير نمواً يتجاوز نســبته 11% خلال العام 2017 لتبلغ قيمة الصـــادرات 80 مليون دينار مقارنة مع ما قيمته 72 مليون دينار خلال العام 2016، واستقرت المستوردات عند نفس المستوى المسجل في عام 2016 وهو 364 مليون دينار في العام 2017.

وسجلت الصادرات الوطنية إلى دول اتفاقية اغادير ما قيمته 93.4 مليون دينار خلال العام 2018 بارتفاع نسبته 16.75% عن القيمة المسجلة في عام 2017، وفي جانب المستوردات فقد بلغت ما قيمته 418 مليون دينار خلال العام 2018 لتسجل ارتفاع نسبته 14.8% عن العام 2017.

وأما عن أهم الواردات من دول أغادير فتتمثل في، الوقود والزيوت المعدنية، والفواكه، الحديد والفولاذ ومنتجات الســـيراميك، والآلات والأجهزة الكهربائية، والمنتجات التجميلية ومحضـــرات الشـــعر، والمحضرات الغذائية المتنوعة، ومنتجات الألبان، والدهون والزيوت النباتية والحيوانيـــة، والمناشف والورق الصحي، والصابون ومحضراته.

وأهم الصـادرات الأردنية الى دول أغادير تكمن في، الأسـمدة، منتجات الصـيدلة، الآلات والاجهزة، الورق المقوى، وأجزاء السيارات والعربات والمركبات، والمنتجات الكيميائية المتنوعة، والمواد المصنعة المتنوعة، والبلاســـتيك ومنتجاته، والآلات والأجهزة الميكانيكية، والملابس، والســـجاد، والمنتجات الكيميائية غير العضوية اللدائن ومصنوعاتها، محضرات أساسها الحبوب والفطائر، والفواكه.

## أهم الشركاء التجاريين والتكتلات الاقتصادية خلال عامي 2017 و2018

(القيمة بالمليون دينار أردني)

| الصادرات الوطنية | | | | المستوردات | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| التكتلات الاقتصادية | 2017 | 2018 | نسبة التغير (%) | التكتلات الاقتصادية | 2017 | 2018 | نسبة التغير (%) |
| دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | 2072.1 | 2023.6 | -2.3 | دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى | 3471.4 | 3844.6 | 10.8 |
| منها السعودية | 571.5 | 502.2 | -12.1 | منها السعودية | 1954.1 | 2392.3 | 22.4 |
| دول إتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا | 1160.0 | 1287.5 | 11.0 | دول إتفاقية التجارة لشمال أمريكا الحرة | 1687.0 | 1499.1 | -11.1 |
| منها الولايات المتحدة | 1112.6 | 1228.5 | 10.4 | منها الولايات المتحدة | 1420.3 | 1252.5 | -11.8 |
| الدول الآسيوية غير العربية | 840.0 | 940.2 | 11.9 | الدول الآسيوية غير العربية | 4510.9 | 4348.9 | -3.6 |
| منها الهند | 382.7 | 483.9 | 26.4 | منها الصين الشعبية | 1963.1 | 1963.9 | 0.04 |
| دول الإتحاد الأوروبي | 124.3 | 142.1 | 14.3 | دول الإتحاد الأوروبي | 3214.8 | 3087.2 | -4.0 |
| منها هولندا | 30.8 | 29.8 | -3.2 | منها ألمانيا | 639.3 | 659.6 | 3.2 |
| باقي التكتلات الإقتصادية | 307.8 | 275.0 | -10.7 | باقي التكتلات الإقتصادية | 1669.6 | 1573.4 | -5.8 |
| منها المنطقة الحرة | 229.3 | 195.3 | -14.8 | منها البرازيل | 178.6 | 250.1 | 40.0 |

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة / قسم التجارة الخارجية / تقرير إحصاءات التجارة الخارجية خلال كانون الأول 2018

للتواصل معنا :


هاتف : 00962-6-5629030 / 5629060

فاكس : 00962-6-5602135 / 5684692

ص.ب : 2019 عمان 11181 الاردن

البريد الالكتروني : Info@mit.gov.jo

واتس اب : 00962-0780324189

الموقع الالكتروني : www.mit.gov.jo